ملاحظات شركة الاتصالات الاردنية (اورانج الخط الثابت) على "اخطار طلب ملاحظات على تعديل خطة الترقيم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية" الصادر بتاريخ (٢٠٢٠/٧/٢٨) والمبلغ لشركتنا بموجب كتاب الهيئة رقم (ش/٦٤٨٣/١/١٧/٤) تاريخ (٢٠٢٠/٨/١٦)

تشكر شركة الاتصالات الاردنية هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على إتاحة المجال امام جميع المعنيين لتقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم وتوصياتهم بخصوص التعليلات المقترحة على خطة الترقيم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية، وتأمل أخذ ملاحظاتها أدناه بعين الاعتبار.

أولا - الملاحظات العامة:

تدعم أورانج الخط الثابت جهود الهيئة في مراجعة خطة الترقيم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية، مع تأكيدها على أن أية تنظيم لامور الترقيم يجب أن تستند إلى المبادئ التالية الواردة في المادة رقم (١) والمادة رقم (٢،١) من خطة الترقيم الوطنية:

١. حدوث تغيير ملحوظ (significant) في سوق الاتصالات يؤثر على خطة الترقيم الوطنية.
٢. حدوث نقص في السعات الرقمية المتاحة.
٣. ظهور الحاجة إلى سعات رقمية لتلبية النمو في خدمات الاتصالات مع مراعاة خصائص التقنيات المتاحة والنمو المتوقع في أعداد السكان والاجهزة المترابطة والتوزيع الجغرافي للطلب واحتمال زيادة نسب الانتشار.
٤. أن لا يؤدي أي تعديل إلى تحميل المشغلين تكاليف غير معقولة أو إرباك و/أو تعطيل للمستخدمين النهائيين والمشغلين.
٥. الحيادية في تخصيص الارقام لدعم المنافسة العادلة بين المشغلين لتوفير الخدمة للعملاء الحاليين والجدد.

وتؤكد شركتنا أيضا على أن أي تغيير في خطة الترقيم الوطنية يجب أن يتم وفق خطة زمنية محددة تتضمن فترة زمنية كافية لإجراء التغييرات الفنية والتجارية اللازمة، وتراعي صعوبات وكلف التطبيق، إضافة إلى إعلام المستخدمين وتوعيتهم بتلك التغييرات.

ثانياً – التعديلات الرئيسية المقترحة على خطة الترقيم الوطنية

١) خدمات انترنت الأشياء (Internet of Things) ونمط آلة بآلة (m2m)

تؤيد شركتنا التعديل المقترح المقدم من الهيئة مع مراعاة الأمور التالية قبل اتخاذ القرار بهذا الخصوص:

أ) التكاليف الكبيرة المرتبطة بترحيل خطوط m2m الحالية إلى خطة الترقيم الجديدة.
ب) أثر تطبيق هذا التعديل على المشتركين الحاليين في هذه الخدمة من حيث الإيرادات المتأتية من هؤلاء المشتركين، وأثر تطبيق هذا التعديل على المشتركين الحاليين بحيث لا يتسبب ذلك في إرباك أو تعطل أعمال المؤسسات ذات العلاقة جراء هذا التعديل.
ج) أن لا يتم حصر تخصيص هذه الارقام للمرخص لهم وفقاً لتكنولوجيا معينة في تقديم خدمات IoT/M2M دون غيرها (Technology Neutral)، وترى شركتنا بأنه بتوجب التوضيح من هيئتكم الكريمة بأن تخصيص هذه الارقام متاح للمرخص لهم الفرديين وفق التكنولوجيا المتوفرة لديهم.
د) ترقيم خدمات انترنت الأشياء (IoT) واتصال الآلة (m2m) في المستقبل القريب على برتوكول IPv6.

ومن ناحية أخرى، ترى شركتنا بأن بعض التفاصيل الفنية ذات العلاقة بالارقام الدولية المخصصة من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات لخدمات نمط الاتصال آلة بآلة وانترنت الأشياء لا زالت غير واضحة مثل آلية إنشاء ونقل وانهاء الاتصال على هذه الارقام خارج المملكة، وكيفة التعامل مع هذه الارقام في حالات تجوال أجهزة IoT/M2M داخل المملكة، لذلك نرى أن السماح بتجوال واستخدام هذه الارقام داخل المملكة بحاجة إلى مزيد من الدراسة بالتنسيق مع المرخص لهم المعنيين.

٢) رمز الشبكة المتنقلة (MNC)

لا تؤيد شركتنا التعديل المقترح من الهيئة حول إتاحة تخصيص رمز الشبكة المتنقلة لغير مشغلي الشبكات المتنقلة، وذلك للأسباب التالية:

أ) إن توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات(E212) حول إزالة التقييد عن رمز الشبكة المتنقلة (MNC)غير ملزمة.
ب) لا تتوفر ممارسات عالمية أو معايير كافية حتى الآن بخصوص فتح المجال أمام تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) لغير مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة.
ج) إن تغيير القواعد الحالية بخصوص تخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) يجب أن يكون مبرراً ومسبباً بشكل كافٍ اعتماداً على دراسة لوضع سوق الاتصالات بشكل عام والفوائد المتأتية من هذا التغيير، بحيث يكون الخيار الوحيد بعد استنفاذ جميع الوسائل الأخرى لتلبية متطلبات السوق.

وتؤكد شركتنا على ضرورة دراسة مقترح التعديل على الواقع الحالي لتخصيص رمز الشبكة المتنقلة (MNC) من الناحية القانونية والتنظيمية بشكل مفصل وفق شروط الرخص الحالية قبل القرار بتخصيصه لغير مشغلي الشبكات المتنقلة وذلك في ظل أن خدمات مشغلي خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة (FBWA) تندرج تحت اسواق الاتصالات الثابتة وليس اسواق الخدمات المتنقلة. وكذلك دراسة الاثر المترتب على ذلك التخصيص حيث مدى استغلاله من قبل

مزودي خدمات (FBWA) لتقديم خدمات (IoT –m2m) على الاجهزة المزودة بشريحة (SIM)؛ فهو أمر غير متاح لمقدمي خدمات الاتصالات الثابتة الآخرين الامر الذي سوف يؤدي الى خلل تنافسي بين مقدمي خدمات الاتصالات الثابتة باعطاء ميزة تنافسية لمشغلي خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة عن المنافسين الاخرين فيما يتعلق بتقديم خدمات (IoT –m2m) على الاجهزة المدعمة بالشريحة (SIM).

٣) استحداث سعة رقمية جديدة لخدمات الدليل لعملاء الشركات والمؤسسات

لا تؤيد شركتنا التعديل المقترح من الهيئة حول استحداث نطاق رقمي خاص (8ABXX) لتقديم خدمات الدليل والاستعلام لعملاء الشركات والمؤسسات، وذلك للأسباب التالية:

أ) لم تقدم الهيئة أية مبررات لاستحداث هذه السعة الرقمية لهذه الخدمات في السوق في ظل توافر بدائل أخرى للخدمة مثل خدمات (0800) وخدمات التكاليف المضافية (9ABXX)، حيث أن أي تغيير في خطة الترقيم الوطنية يجب أن يستند إلى المبادئ الوارد ذكرها في المادة (١) والمادة (2.1) من خطة الترقيم الوطنية ومنها حدوث تغيير ملحوظ (significant) في سوق الاتصالات، وحدوث نقص في السعات الرقمية المتاحة لتقديم نفس الخدمات.

ب) لم يتضمن الاخطار الاسباب الداعية للتعديل المقترح وتحليل الهيئة لمتطلبات هذا التعديل والأثار التنظيمية والتجارية المتوقعة لتطبيقه، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول الامور التالية وهي بحاجة الى توضيح:

- شكل الاختلاف بين الخدمات المقدمة حالياً باستخدام أرقام الاتصال المجاني (0800) وخدمات الرسائل القصيرة (9ABXX) عن تلك المقترحة باستخدام الارقام (8ABXX)، ومدى الحاجة لاستحداث السعة الرقمية الجديدة.
- ماهية الأمور التنظيمية المرتبطة بنماذج الأعمال ذات العلاقة بخدمات الدليل لعملاء الشركات والمؤسسات، وبالاخص الامور المتعلقة بالاتي:

i. بما أن هذه الارقام سيتم تخصيصها الى شركات الاتصالات المرخصة وفق ما ورد في الاخطار مدار البحث، فان تفعيل هذه الارقام على شبكات المرخص لهم الاخرين يجب أن يستند الى اتفاقيات ربط بيني بينهم، وبالتالي فإننا نرى بضرورة تحديد أي من خدمات الربط البيني التي ستندرج تحتها هذه الخدمة.

ii. ان ما ورد في اخطار طلب الملاحظات حول تخصيص هذه السعة من ان تقديم هذه الخدمة سيكون بالتعرفة المعمول بها للمكالمات المحلية والرسائل النصية القصيرة لم يستند الى مرجعية قانونية وتنظيمية للتدخل في اسعار هذه الخدمة، حيث أن هذه الخدمة يترتب عليها تكاليف اضافية على المشغلين وبالتالي سيتم توسيع نطاق العروض الحالية للمشتركين ضمن

الحزم المتوفرة على تلك العروض بحث تتيح الاتصال على هذه السعة الرقمية الجديدة واعادة هيكلة تلك العروض باضافة بنود جديدة الى العروض لتحديد التعرفة للمكالمات على هذه الارقام .

iii. أنه في حال تم تقديم هذه الخدمة بشكل مجاني للمستخدم النهائي وعلى أساس أن الجهة المخصص لها الرقم تتحمل تكاليف الاتصال نيابة عن المتصل، وبالتالي فان الية العلاقة بين المرخص له مقدم الخدمة والمرخص له الاخرالمرتبط به المستخدم النهائي (المتصل) هي غير واضحة من ناحية التحصيل لتلك المكالمة من قبل المرخص له، مشيرين الى أن خدمة (Toll Free -0800) تندرج تحت جدول خدمة مخصص لها في اتفاقيات الربط البيني، الامر الذي لم توضحه الهيئة حيث أدرجت خدمة جديدة ضمن خطة الترقيم الوطنية دو أي مرجعية لها وغير محددة ضمن خدمات الربط البيني.

iv. ضرورة توضيح الية التحاسب في حال توفير خاصية تحويل المكالمات (relay service) من خلال هذه الخدمة.

v. العلاقة بين المرخص له لتقديم هذه الخدمات ومختلف مؤسسات الاعمال المستفيدة من هذه الخدمات، فهل ستخضع الى شروط وأحكام يتم الموافقة عليها من قبل الهيئة كسائر خدمات التجزئة في السوق؟

vi. بما أن المستفيد النهائي لدى مرخص ما قد ينتفع من الخدمة المقدمة على رقم مخصص لمرخص له اخر، ترى شركتنا ضرورة وضع ضوابط تنظيمية تبين حدود المسؤولية لكل من المرخص له - مقدم الخدمة - والمرخص له الاخر المرتبط به المستفيد النهائي وفقا للتشريعات النافذة.

ج) عدم امكانية تطبيق هذا المقترح على انظمة الفوترة وذلك نظراً لعدم وضوح مسارات المكالمة والاسعار المرتبطة بها في ظل الخيارات المتعددة للتعرفة التي تندرج تحت هذه السعة الرقمية والتي من بين هذه الخيارات تطبيق التعرفة على المستخدم النهائي، أو في حال تقديمها مجانية للمستخدم النهائي على ان تتحمل الجهة المتصل بها تكاليف الاتصال نيابة عن المتصل، مشيرين الى ان التعقيدات الفنية لهذه الخيارات على مسارات تتبع هذه الخدمة بانواعها المقدمة وعلى هذه السعة سوف تؤدي الى اعادة هيكلة (Routing Map) لجميع السعات الرقمية والتي خلالها بحاجة الى اجراءات فنية متعددة ومعقدة وتكاليف باهظة وغير مبررة.

د) ان استحدام حيز رقمي للاتصال الصوتي من دون وجود (prefix) كما هو الحال في باقي النطاقات الرقمية (باستثناء Access Codes) يعتبر تغييراً جوهرياً على خطة الترقيم سيؤثر بالضرورة على (dialing plans)، وسيؤدي ذلك بالضرورة (حال تطبيقه) إلى تحميل المشغلين تكاليف غير معقولة أو إرباك و/أو تعطيل للمستخدمين النهائيين والمشغلين وهو أمر لا يتفق مع المبادئ المنصوص عليها في المادة (2.1) من خطة الترقيم.

ه) بالرغم من تحفظ شركتنا على هذه الخدمة وفقا لما ورد باعلاه، فاننا نود التأكيد على أن تطبيق التعرفة ضمن الالية الواردة في الاخطار لا يوجد ما يبرر الاشارة اليه ضمن خطة الترقيم الوطنية، اذ ان اي تعديل مستقبلي على الخدمة او الية تطبيق التعرفة عليها سوف يتطلب تعديل على خطة الترقيم الوطنية، الامر الذي لا نرى وفقه أي حاجة الى ذكر الية تطبيق التعرفة على هذه الخدمة ضمن خطة الترقيم الوطنية.

لما سبق، تؤكد شركتنا على ضرورة دراسة موضوع خدمات الدليل لعملاء الشركات والمؤسسات بشكل معمق وأكثر تفصيلاً من خلال استشارة عامة مخصصة لذلك بهدف إيجاد إطار تنظيمي يأخذ بعين الاعتبار جميع الامور المذكورة أعلاه، وذلك قبل النظر بتخصيص السعات الرقمية للخدمة مدار البحث وشروط تخصيصها، وذلك مع تأكيد شركتنا على أن اية خدمات من هذا النوع يتوجب ان تندرج تحت خدمات التكاليف المضافة.

٤) حذف خدمة Dial-up

لا تؤيد شركتنا حذف خدمة dial-up من خطة الترقيم الوطنية، حيث لا زالت تقدم من شركتنا، وسيتسبب حذفها إلى تعطل الخدمة عن العديد من المشتركين الخدمة، علماً بأن شركتنا تزود الهيئة بأعداد المشتركين بهذه الخدمة ضمن التقارير الربعية والسنوية وتقارير جودة الخدمة.

ثالثاً - التعديلات الرئيسية على تعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية

١) تعديل نسبة الاستغلال للسعات الرقمية (Utilization) بحيث تصبح ٩٠% بدلاً من ٨٠% و ٧٠%

لا تؤيد شركتنا مقترح الهيئة بتعديل نسبة الاستغلال للسعات الرقمية بحيث تصبح (٩٠%)، وذلك للأسباب التالية:

أ) لم تقدم الهيئة أية مبررات أو دراسات مسبقة تدعم تغيير نسبة الاستغلال للسعات الرقمية إلى (٩٠%) تستند فيها الهيئة إلى عدد الأرقام المخصصة والمستغلة حالياً، ونسبة ذلك إلى السعات الرقمية المتاحة، وتأثير ذلك على الاستغلال الكفؤ للسعات الرقمية.
ب) لم توضح الهيئة اسس اختيار هذه النسبة تحديداً، حيث أن الاستخدام الحالي للسعات الرقمية الخاصة بالأرقام الجغرافية يعتبر في حدود منخفضة نسبة إلى السعات المتوفرة (الممكن تخصيصها) من النطاقات الرقمية، الامر الذي يجعل فرض مزيد من القيود على تخصيص السعات الرقمية غير مبرر.
ج) إن النسبة المقترحة من الهيئة ستفرض مزيداً من القيود على مقدمي خدمات الاتصالات عند طلب سعات رقمية جديدة وستشكل عائقاً امامهم في تلبية الطلب على المتزايد على خدماتهم، حيث يحتاج مقدمو خدمات الاتصالات إلى مزيد من المرونة في تخصيص

الارقام لخدمة مجموعات الزبائن اللذين تجمعهم صفة مشتركة مثل زبائن قطاع الاعمال أو الأجهزة الأمنية عن طريق تعيين حيز رقمي متسلسل خاص بهؤلاء الزبائن، إضافة لإتاحة المجال لهم لتمييز بعض منتجاتهم وعروضهم عن طريق ربطها بأرقام متسلسلة تستهدف بعض الشرائح.

د) إن رفع نسبة الاستغلال إلى هذا الحد سيتسبب في تعطل المشغلين ومنعهم من تلبية الطلب على الخدمات وخسارتهم لبعض الزبائن المحتملين، حيث لا يمكن للمشغل استخدام ما نسبته (١٠%) فقط من الارقام المخصصة له في تلبية حاجات زبائنه خلال فترة قد تمتد إلى عدة شهور، والتي تتضمن: تقديم الطلب إلى الهيئة، ودراسته، والموافقة عليه من قبل الهيئة خلال شهر من تقديمه، وفترة تفعيل النطاق على الشبكة، وعمل الفحوصات الفنية اللازمة مع المشغلين الآخرين، وكل ذلك دون حصوله فعلياً خلال هذه المدة الطويلة على نطاقات رقمية. ومن الامثلة على ذلك أن بعض الزبائن كالمؤسسات الأمنية أو قطاع الاعمال تطلب تعيين سعات كبيرة ومتتالية من الارقام قد لا تكون متوفرة لدى المشغل لحظة طلبها.

ه) إضافة إلى ان ذلك فان النسبة المقترحة ستتسبب في تأخير تلبية الطلبات ذات العلاقة بخدمات انترنت الأشياء وm2m، حيث أن الطلب على هذه الخدمات يتم وفقاً لالأف وعشرات آلاف الارقام دفعة واحدة. وعليه، فإن التعديل المقترح سيؤثر على قدرة المشغل على المنافسة والاستجابة لمتطلبات العملاء.

و) ومن ناحية أخرى، تؤكد أورانج الخط الثابت أنه ليس من الواضح كيف سيتم احتساب نسبة الاستغلال للأرقام الجغرافية (اعتماداً على السعة المخصصة بالكامل أم على السعة المخصصة لكل منطقة جغرافية أو منطقة تبديل Switching Area؟). ترى شركتنا أنه من الضروري تحديد نسبة الاستغلال للأرقام الجغرافية على مستوى منطقة التبديل (Switching Area) وليس على مستوى المنطقة الجغرافية، حيث أن منطقة جغرافية واحدة مثل عمان لديها مفاتيح مختلفة لتغطية عدة مناطق تبديل، فإذا كان استخدام الارقام في منطقة تبديل واحدة مرتفعًا للغاية سيكون هنالك حاجة لسعة رقمية إضافية بالنتيجة، بينما ستكون مستويات الاستخدام منخفضة في مناطق التبديل الأخرى في نفس المنطقة الجغرافية، مما سيؤدي إلى انخفاض مستوى الاستخدام بشكل عام في منطقة جغرافية كاملة.

ز) لم يتم الاشارة صراحة في التعليمات إلى أن نسبة الاستغلال تنطبق على الارقام المخصصة لانترنت الاشياء وm2m.

لما سبق، وبهدف تلبية الطلب المتزايد على خدمات الاتصالات، تطلب شركتنا من الهيئة السماح بشروط تخصيص اكثر مرونة عن طريق نسب استغلال منخفضة للأرقام، وتقترح شركتنا تخفيض نسبة الاستغلال إلى (٧٠%).

ومن ناحية أخرى، تطلب شركتنا من الهيئة بأن تنص تعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية صراحة على أن احتساب نسبة الاستغلال للأرقام الجغرافية سيتم لكل منطقة تبديل (Switching Area) بشكل منفصل.

٢) تعديل التوضيح المتعلق بالأرقام التي في الخدمة (Number in use)

تؤيد شركتنا التعديل على التوضيح المتعلق بالأرقام في الخدمة (Number in Service).

٣) إدراج تعريف متعلق بنظام إدارة الارقام (Numbering Management System)

تؤيد شركتنا التعريف المقترح من الهيئة لنظام إدارة الارقام.

رابعاً - تعديلات أخرى لم يتم ذكرها في الاخطار

١) أرقام خدمات القيمة المضافة (117XXX)

ترى شركتنا أن (SN Length) لهذا الحيز الرقمي يجب أن يتكون من (٥) خانات وليس (٣) خانات كما ورد في الجدول الخاص في هيكلية خطة الترقيم الوطني حتى يتوافق العدد الكلي للخانات في هذا الحيز الرقمي مع باقي النطاقات الرقمية.

1	17	3 digits	Premium Rate Service Code	

إضافة إلى ذلك، ورد في الصفحة رقم (٨) من خطة الترقيم التي طرحتها الهيئة للاستشارة أن تخصيص ارقام خدمات القيمة المضافة (117XXX) يتم تخصيصها للمؤسسات الحكومية، في حين ورد في الفقرة رقم (2.8.2) من نفس الوثيقة أن هذه الأرقام يتم تخصيصها للمرخص لهم والجهات التي تقدم خدمات القيم المضافة لعملائها. لذلك، نرجو من الهيئة توضيح لمن يتم تخصيص هذه الأرقام.

٢) الفقرة رقم (2.4) من خطة الترقيم الوطنية

ترى شركتنا بأنه يجب تغيير مصطلح (FBWA) إلى (FBA) ليتلاءم مع تعريف (FBA) كما ورد في الصفحة رقم (٥) من خطة الترقيم.

٣) الفقرة رقم (2.12/f) من خطة الترقيم الوطنية

ترى شركتنا بأنه لا ضرورة للاشارة إلى (Orange Fixed)تحديداً في هذه الفقرة واستبدالها بعبارة تشير إلى أي مشغل يقدم نفس الخدمة.

٤) الفقرة رقم (2.17) من خطة الترقيم الوطنية

ان الارقام المرتبطة بـ (NSSPCs) هي للاستخدام الداخلي في الشبكة ولا ترتبط بأي ربط فني او تشغيلي مع الشبكات الاخرى او المستفيدين النهائيين او انظمة الفوترة، وأن لكل مشغل خياره المستقل بتحديدها بحرية في شبكته. لذلك ترى شركتنا بضرورة حذف عبارة (range issued by TRC) لهذه الرموز وان لكل مشغل اختيار ما يناسبه من هذه الرموز.

٥) المادة رقم (١٤) من تعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية

تبين لشركتنا أن الهيئة قد عدّلت على المادة (١٤) من تعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية بتخفيض فترة حجر الارقام (Quarantine period) من (٦) أشهر إلى (٤) أشهر.

ترحب شركتنا بمقترح الهيئة لتخفيض هذه الفترة، وتطلب من الهيئة تخفيضها إلى شهر واحد لتمكين المشغلين من استخدام أكثر كفاءة لنطاقات الترقيم المخصصة من خلال السماح لهم بإعادة تعيين الأرقام للعملاء الجدد بشكل متكرر وبفترة زمنية أقل، حيث أن زيادة فترة حجر الارقام لما يزيد شهر واحد سيمنع المشغل من إعادة تعيين الرقم لفترة قد تمتد إلى عدة أشهر مما ينعكس على الاستخدام الفعّال للسعات الرقمية وزيادة الطلب على تخصيص سعات رقمية جديدة.